الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.53

الجمعية العامة

Distr.: Limited
23 November 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٣ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة، السيد مجدي رمضان (لبنان)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.3

أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تؤكد من جديد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(١)]، الذي سلم بأن تمويل الديون التي يمكن تحملها عنصرا هاما لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

061204 241104 04-62262 (A)
0462262

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢] المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي يؤكد من جديد الحاجة إلى القيام بمعالجة شاملة وفعالة لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المنخفضة الدخل والبلدان النامية المتوسطة الدخل،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ يساورها القلق لأن عددا من البلدان لم تستفد بما فيه الكفاية من الانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي فيما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليه دوليا، وخاصة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث يمكن أن يؤثر استمرار الديون والتزامات خدمة الديون تأثيرا سلبيا على تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب بالتمديد الإضافي لشرط النفاذ الموقوت لمبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تلاحظ أن مبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون تهدف إلى تعزيز القدرة على تحمل الديون في أفقر البلدان، وأن هذه المبادرة يمكن تعزيزها بتبسيط الشروط، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة ضمان ألا يستعاض بتخفيف عبء الديون عن مصادر التمويل الأخرى، وإذ تسلم أيضا بما أحرز من تقدم في هذه المبادرة[٣]، وإذ ترحب أيضا بالنداء الوارد في البيان الذي أصدرته لجنة التنمية المشتركة لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ والموجه إلى جميع الدائنين للمشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تؤكد** أن على الدائنين والمدينين أن يشتركوا في تحمل مسؤولية منع حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد حلول لها في الوقت الملائم وبطرق فعالة، وتشدد على الحاجة إلى مواصلة الجمع بينهم في المنتديات الدولية ذات الصلة، وتؤكد مجددا في هذا الصدد أن النظام المالي الدولي إلى جانب وجود تمويل خارجي رسمي وخاص واستثمار مباشر أجنبي، كل ذلك يشكل عناصر أساسية للتوصل إلى حلول دائمة؛

٣ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو

---

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) تجاوز خمسة عشر بدا نقطة الإنجاز، وأعاد ٢٧ بلدا تحويل أموال كبيرة من خدمة الديون إلى النفقات الاجتماعية.

(٤) A/59/219.

الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية[٢]، وتحث في هذا الصدد، البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٤ - **تؤكد أيضا** أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على تضافر عدة عوامل، على الصعيدين الدولي والوطني، وتؤكد لزوم عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وهي وإن كانت تسلم في هذا الصدد بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تؤكد على ضرورة أخذ ظروف البلدان وأثر الصدمات الخارجية في الحسبان في تحليل القدرة على تحمل الديون، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون ما يطرأ من تغيرات جوهرية جراء عوامل عدة منها الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو معادلات التبادل التجاري، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للسلع؛

٥ - **تلاحظ بقلق** أن بعض البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإن كانت حققت بعض التقدم، لم تستطع اكتساب قدرة دائمة على تحمل الديون، وتؤكد على أهمية التشجيع على تبني روح المسؤولية في عمليات الإقراض والاقتراض وعلى ضرورة مساعدة هذه البلدان على إدارة عمليات اقتراضها وتجنب تراكم ديون لا تقوى على تحملها، باعتماد وسائل منها الاستفادة من المنح، وفي هذا الصدد، ترحب بالأعمال التي يقوم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حاليا لوضع إطار تطلعي لتحقيق القدرة على تحمل الديون لدى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل، وبالمناقشات الجارية بشأن مبادراتهما الرامية إلى تحقيق قدرة على تحمل الديون على المدى البعيد، بطرق عدة منها خفض الديون أو إلغاؤها، مع تركيزها على ضرورة المحافظة على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

٦ - **تؤكد الحاجة** إلى أن يعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إبقاء الآثار العامة للإطار بالنسبة للبلدان النامية قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب سياسات البلدان وتقييم المؤسسات، وترحب بما أبدي من نية للكشف عن تصنيفات أداء البلدان لدى المؤسسة الإنمائية الدولية، التي تشكل جزءا من الإطار؛

٧ - **تشدد أيضا** على الحاجة إلى مواصلة جميع الدائنين لتدابير تخفيف عبء الدين، حسب الاقتضاء، على نحو حثيث وسريع، بما في ذلك داخل ناديي باريس ولندن

والمنتديات ذات الصلة الأخرى؛ وتعرب عن ترحيبها بالمبادرات الثنائية الأخرى التي تم الاضطلاع بها من أجل خفض الديون التي لم تسدد، ليكون ذلك إسهاما في بناء القدرة على تحمل الديون وتسهيل عملية التنمية المستدامة؛

٨ - **تكرر** الدعوة إلى البلدان المتقدمة النمو، على نحو ما أعرب عنه في إعلان الألفية، بأن تكمل البرنامج المعزز لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والعمل على كفالة أن يكون البرنامج ممولا تمويلا وافيا؛

٩ - **تقر** بالجهود المتواصلة للبلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها وتدعوها إلى مواصلة تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، باتباع جملة من الوسائل منها اعتماد استراتيجيات للحد من الفقر، وتهيئة بيئة محلية تساعد على تنمية القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وعلى الحد من الفقر. وتشمل هذه السياسات جملة أمور منها وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي، ووجود أنظمة شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة، ومناخ تجاري سليم، ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدائنين بمن فيهم الدائنون في القطاعين الخاص والعام إلى تشجيع تلك الجهود، بالعمل مثلا على مواصلة المشاركة في إنجاز عملية التخفيف من أعباء الديون في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي من جانب المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين؛

١٠ - **تشدد** على أهمية الاستمرار في توخي المرونة فيما يختص بمعايير الأهلية للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وخاصة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، وعلى الحاجة إلى إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات الأساسية لتحليل القدرة على تحمل الديون قيد الاستعراض؛

١١ - **تشدد** على ضرورة إيجاد حل لمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل المثقلة بالديون وغير المؤهلة لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، وتواصل في هذا الصدد تشجيع استكشاف آليات ابتكارية لمعالجة مشاكل ديون هذه البلدان معالجة شاملة، ومن ذلك مثلا مقايضات الديون بتحقيق تنمية مستدامة، أو ترتيبات لمقايضة الديون بين جهات دائنة متعددة، حسب الاقتضاء؛

١٢ - **تحيط علما** بأن هناك تقبلا بأن ديون بعض البلدان من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي ديون لا يمكن تحملها وأن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات حكيمة وملائمة لمعالجة هذه المشاكل، وترحب، في هذا الصدد، بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، وتهيب بالبلدان الدائنة أن تكفل ألا تكون الاستجابة لإعادة هيكلة الدين مفصلة خصيصا إلا في

حالة وجود عجز وشيك عن أداء الالتزامات وألا تعتبرها البلدان الدائنة بديلا عن مصادر تمويل أعلى تكلفة، وأن تعامل ديون هذه البلدان بطريقة تعكس أوجه ضعفها من الناحية المالية وهدف تعزيز قدرتها على تحمل الديون لفترة طويلة؛

١٣ - **تهيب** بالبلدان المانحة أن تواصل جهودها الرامية إلى زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية واضعة في اعتبارها تحليلات القدرة على تحمل الديون الخاصة بكل بلد، وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق قدرة على تحمل الديون في المدى المتوسط والطويل، وتسلم بالحاجة إلى أن تكون البلدان قادرة على الاستثمار في عدة مجالات منها الصحة والتعليم مع المحافظة على قدرتها على تحمل الدين، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة اتخاذ إجراءات لضمان ألا تنتقص الموارد المقدمة لتخفيف الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٤ - **ترحب** بما يبذله المجتمع الدولي من جهود لتحقيق المرونة وتشدد على الحاجة إلى مواصلة هذه الجهود في مساعدة البلدان النامية التي تمر بفترة ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، لتحقيق تعمير أولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٥ - **تسلم** بما يُضطَلع به من أعمال متواصلة نحو اعتماد نهج أكثر شمولا لمعالجة عمليات ناجعة لإعادة هيكلة الديون، وتؤيد إدراج المزيد من شروط العمل الجماعي في إصدارات السندات الدولية، وتشجع بقوة البلدان الرائدة في إصدار السندات وقطاعاتها الخاصة على إحراز مزيد من التقدم في إعداد مدونة سلوك فعالة، واضعة في اعتبارها ضرورة عدم استبعاد التمويل الطارئ في أوقات الأزمات، وإلى تشجيع التقاسم المنصف للأعباء، وتقليل المخاطر المعنوية إلى أدنى حد، وهو ما سيدفع بالدائنين والمدينين إلى العمل معا بطريقة تتسم بالفعالية وحسن التوقيت على إعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها؛

١٦- **ترحب** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به كذلك أن يدعم بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإدارة الأصول والخصوم المالية، وتعزيز سياسات تمويل الدين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

١٧- **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، والمصارف والصناديق الإنمائية، والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، إلى مواصلة دراسة إمكانية إنشاء فريق استشاري معني بإدارة الديون الخارجية يرمي إلى بناء أفضل الممارسات، وتعزيز الانسجام وتوطيد القدرة المؤسسية في البلدان النامية في مجال إدارة الديون، واضعا في اعتباره ما سبق أن تم إنجازه من أعمال؛

١٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء وكذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتصلة بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا ومستفيضا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية؛

٢٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي'' البند الفرعي المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''.